CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/10/22
17 August 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في
اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع العاشر
ناغويا، اليابان، 18-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010
البند 5-6 من جدول الأعمال المؤقت*

مقترحات بشأن السبل والوسائل لتحقيق المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي وتغير المناخ

مذكرة من الأمين التنفيذي

المقدمة

1. طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مقرره 16/9 من الأمين التنفيذي أن يستكشف، ضمن جملة أمور، مع مرفق البيئة العالمية السبل والوسائل الرامية إلى تحقيق المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي، والمنافع المستمدة من مكافحة التصحر وتدهور الأراضي في أنشطة تغير المناخ بما في ذلك من خلال بناء القدرات بغرض تقديم مقترحات محددة لمؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر.

2. وفي نفس المقرر، طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي التعاون مع أمانات اتفاقيات ريو الأخرى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) لاستكشاف طبيعة ومجال عمل خطة بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات[1] بغرض تحديد الكيفية التي يمكن أن تدعم بها عملية تحقيق التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث في عمليات التنفيذ الوطني، وتقديم تقرير عن ذلك لمؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر. ونظرا لأن خطة بالي الإستراتيجية ترتكز على عمليات التقييم الحالية مثل عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية التي هي خاصة باتفاقيات ريو فإن إجراء استعراض مفصل لهذه العمليات وثيق الصلة بالوضع.

3. وعلى ذلك، فإن هذه المذكرة تتضمن استعراضا للمنافع المشتركة لمشاريع التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي وتلك المتضمنة مجالات تركيز متعددة الممولة من مرفق البيئة العالمية (القسم الأول)، واستعراض للمنافع المشتركة في مشاريع تغير المناخ الممولة من مرفق البيئة العالمية (القسم الثاني)، واستعراض للأطر الخاصة ببناء القدرات (القسم الثالث)، واستعراض للأنشطة ذات الأولوية التي تروج للتآزر بين اتفاقيات ريو على النحو الوارد في عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية (القسم الرابع) ومقترحات بشأن السبل والوسائل اللازمة لتحقيق المنافع المشتركة استنادا إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة (القسم الخامس).

---

* UNEP/CBD/COP/10/1.

[1] UNEP/IEG/IGSP/3/4, annex.

/...

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

4. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في الترويج لمزيد من الأنشطة لمعالجة الثغرات المحددة في هذه الوثيقة وتعزيز تنفيذ المقررات السابقة بالارتكاز على الدروس المستفادة من عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، واستعراض حافظة مرفق البيئة العالمية (وعلى وجه الخصوص الدروس المستفادة من القسمين الأول والخامس). ويرد مشروع مقرر بهذا المعني في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2) تحت البند 5-6 من جدول الأعمال.

5. وترتكز هذه الوثيقة على الأعمال القائمة بشأن تحقيق المنافع المشتركة بما في ذلك التقارير المقدمة من فريقي الخبراء التقنيين المخصصين الأول والثاني بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وهي التقارير التي صدرت ضمن الأعداد رقم 10 و25 و41 و42 من السلسلة التقنية .وعلى ذلك فإن الكثير من التوصيات التي صدرت قبل هذا الاجتماع والناشئة عن التوصية 5/14 للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والتي تأخذ في الاعتبار تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ يتصل اتصالا مباشرا مثل المقترحات المعنية بالسبل والوسائل لتحقيق المنافع المشتركة. ولم تتضمن هذه الوثيقة تكرارا لهذه التوصيات وما صاحبها من مواد معلومات أساسية. ويتضمن تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2) تحت البند 5-6 من جدول الأعمال التوصيات الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية فضلا عن مشاريع التوصيات المستخلصة من تحليل حافظة مشاريع مرفق البيئة العالمية وعمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

6. وتقر هذه الوثيقة أيضا بالفرق بين المنافع المشتركة التي يمكن تحديدها بصورة عامة بأنها منافع إضافية يمكن تحقيقها بالاقتران مع المنافع الأساسية التي صممت على أنها تمثل الأولوية الأولى (مثل ترتيب أولويات مجالات القيمة العالية للتنوع البيولوجي في إطار مشروع الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغايات) مقابل المنافع المتعددة التي تتحقق في المشاريع التي لايجري فيها ترتيب أولوية منفعة على المنافع الأخرى (مثل الإدارة المستدامة للغابات والتخفيف من وطأة تغير المناخ). وينصب تركيز هذه الوثيقة على تحقيق المنافع المشتركة وإن كانت المنافع المتعددة قد أخذت أيضا في الاعتبار.

أولا - الإدارة ومشاريع مجالات التركيز المتعددة

7. جرى لأغراض استعراض الحافظة، استعراض بعض مشاريع مرفق البيئة العالمية بشأن التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي ومشاريع مجالات التركيز المتعددة.[2] وعلى ذلك، جرى استعراض ما مجموعه 67 وثيقة مشروع لتحديد الأمثلة على المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي والتخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه ومكافحة التصحر/ تدهور الأراضي. ونظر الاستعراض أيضا في نتائج تقرير التقييم بشأن مجال تركيز التنوع البيولوجي الذي استكمل في 2004. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة لهذه المشاريع في شكل جدول في وثيقة معلومات ستقدم للاجتماع (دراسات حالة عن تغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي).

8. وفي سياق مشاريع الإدارة المستدامة للأراضي ومجالات التركيز المتعددة، يمثل صون النظم الايكولوجية واستخدامها المستدام أكثر المنافع المشتركة تحديدا بصورة عامة. وتتضمن أنشطة المشاريع التي صممت لتحقيق هذه المنافع المشتركة إنشاء مناطق محمية جديدة أو توسيع نطاق شبكات المناطق المحمية القائمة. فعلى سبيل المثال يتضمن المشروع رقم 2975 للتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي لدى مرفق البيئة العالمية والمعنون "برنامج مندانا للتنمية الريفية- المرحلة الثانية- مشروع إدارة الموارد الطبيعية" نشاطا لإنشاء محتجزات بحرية و/أو مناطق محمية وإدارتها المشتركة في حين تتضمن مشاريع مناريد لمجالات التركيز المتعددة لدى المرفق (مشروعا المرفق 2709 و2632) مناطق محمية في الإستراتيجية الشاملة الخاصة بالإدارة المستدامة لأراضي الرعي.

9. ونظرا لأن التقديرات تشير إلى أن المناطق المحمية تضم مابين 16 و20 في المائة من مخزونات الكربون الأرضي في العالم[3]، يمكن الافتراض بأن مشاريع المناطق المحمية تنطوي على منافع مشتركة للتخفيف من تغير المناخ على الرغم من عدم الإشارة إلى ذلك بوضوح في وثائق المشروع.

10. وفي بعض الحالات، تتحقق المنافع المشتركة للصون من خلال ممارسات الإدارة المحسنة في المناطق المحمية وإن كانت الإجراءات تقتصر، في كثير من الحالات على خيارات التمويل المستدام. ونادرا مايجري تحديد المؤشرات النوعية اللازمة لقياس ما إذا كانت منافع التنوع البيولوجي قد تحققت من خلال تحسين الإدارة.

11. وتشمل مجموعة أخرى من أنشطة المشاريع التي تنفذ عموما للترويج للمنافع المشتركة لصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام إنشاء آليات لمدفوعات خدمات النظم الايكولوجية. فعلى سبيل المثال يتضمن مشروع مرفق البيئة العالمية للتنوع البيولوجي وتغير المناخ رقم 3623 المعنون "وضع حوافز لصون خدمات النظم الايكولوجية ذات الأهمية العالمية"

[2] تتضمن المشاريع المختارة مشاريع المرفق الكاملة الحجم للتجديد الرابع التي وافق عليها مجلس الإدارة فيما بين 1 يناير/ كانون الثاني 2005 و1 يناير/ كانون الثاني 2010 مع استبعاد التمويل لبرامج ومشاريع المنح الصغيرة ذات الصلة بالتخطيط أو الإبلاغ.

3 http://www.cbd.int/lifeweb/ecoservices1.shtml

نشاطا لتنقيح المدفوعات لكي تغطي بصورة أفضل النطاق الكامل لقيم خدمات النظم الايكولوجية وتكلفة الفرصة البديلة بما في ذلك المقايضات بين مختلف خيارات استخدام الأراضي مثل الإنتاج والصون، وامتصاص الكربون وغير ذلك.

12. وقد تبين أن عددا قليلا من المشاريع يحقق منافع مشتركة من خلال إصلاح النظم الايكولوجية على الرغم من أن ذلك ليس بالأمر الشائع. ويتحقق الإصلاح من خلال إعادة التشجير أو الأنشطة التي تمكن من تحقيق التشجير مثل تيسير الاستثمارات لإنشاء امتيازات الإصلاح أو من خلال إصلاح النظم الايكولوجية للأراضي الرطبة. فعلى سبيل المثال فإن مشروع مرفق البيئة العالمية لتدهور الأراضي- تغير المناخ رقم 3390 المعنون "مشروع ري أراضي صغار الحائزين في أوسوثو السفلي" سوف يضمن إصلاح الأراضي المتدهورة في منطقة المشروع المشار إليه أعلاه وإستخدامه المستدام على الرغم من أن هذا المشروع لايتضمن، شأنه شأن الكثير من مشاريع الإصلاح، مؤشرا على تقييم تأثيرات أنشطة الإصلاح على التنوع البيولوجي. وعلى ذلك سيتعذر تقييم مجال عمل المنافع المشتركة المحققة. وعلاوة على ذلك، فإن مدى ما تحققه أنشطة الإصلاح من منافع مشتركة يتوقف على تصميم هذه الأنشطة بما في ذلك، *ضمن جملة أمور*، الأنواع المختارة، ودرجة تركيز الإصلاح على استعادة وظيفة النظم الايكولوجية مقابل القدرات الإنتاجية وغير ذلك. وبدون اهتمام بالنواحي التمهيدية لضمان تحقيق الإمكانيات الكاملة للمنافع المشتركة، قد تفقد المشاريع الفرصة في تعظيم المنافع.

13. وفي حالة المنافع المشتركة لتغير المناخ، فإن النهج المعتمدة على النظم الايكولوجية إزاء التكيف هي أكثر فئات المنافع المشتركة تحديدا بصورة عامة بما في ذلك بعض الأنشطة مثل استخدام التنوع البيولوجي الزراعي في التخطيط للتكيف مع آثار تغير المناخ، وإدراج شبكات المناطق المحمية في استراتيجيات التكييف الأوسع نطاقا، وصون وإصلاح النظم الايكولوجية الساحلية للحد من ضعفها أمام تأثيرات تغير المناخ. ومع ذلك فإن عددا قليلا هو الذي وضع مؤشرات لقياس تحقيق هذه المنافع المشتركة كما أن تلك التي وضعت تميل إلى أن تركز على العملية.

14. وفيما يتعلق بالنهج المعتمدة على النظم الايكولوجية للتخفيف والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المستدامة للغابات وإصلاح الغابات فإنها أنشطة يمكن أن تحقق المنافع المشتركة مادام يجري استخدام الأنواع المحلية، والاعتراف بقيمة موارد التنوع البيولوجي. غير أنه نادرا ما تدرج هذه الظروف الضرورية لتحقيق المنافع المشتركة في وثائق المشاريع، ومن ثم فإن من المتعذر تقييم المدى الذي سيتحقق لهذه المنافع المشتركة. وفيما يتعلق بالمؤشرات، فإنه حيثما توجد هذه المؤشرات، فإنها تتضمن كميات معينة من الأطنان من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المقدمة أو الأطنان من ثاني أكسيد الكربون التي تمتص.

15. وعلى الرغم من أن معظم المشاريع التي جرى تحليلها نظرت إلى تغير المناخ باعتباره عامل مخاطر لنجاحها، فإن التدابير النوعية لمقاومة المناخ لم تتضمن في كل المشاريع لدى مناقشة الاستدامة الطويلة الأجل للمشروع. والواقع إن تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص الثاني المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ يشير إلى أن تغير المناخ سوف يؤثر في تصميم وتنفيذ مشاريع صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام إذا أصبحت هذه الاستثمارات مستدامة. غير أن التقرير يشير إلى أنه لايتوافر سوى عدد ضئيل جدا من أمثلة الحالات التي أخذ فيها هذا الأمر في الاعتبار. ويذكر تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص أن لا يمكن تنفيذ هذا الوضع "المناهض للمناخ" أو "المقاوم للمناخ" إلاّ إذا توافرت معلومات جيدة عن التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ على الأنواع والنظم الايكولوجية ودوافع الفقدان. وفي حالات كثيرة، ضمن مشاريع مرفق البيئة العالمية التي خضعت للاستعراض، جرت الإشارة إلى السياسات الوطنية العامة للتصدي لتغير المناخ والتي لاتتعلق بمشاريع معنية أو، في بعض الحالات، تكيف حسب المشروع إلاّ أنها قد تسهم في مقاومة المناخ.

الدروس المستفادة

يمكن لمشاريع التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي والمشاريع ذات مجالات التركيز المتعددة. أن تحقق منافع مشتركة كبيرة من خلال إصلاح النظم الايكولوجية وتخطيط المناطق المحمية والمدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية
تعالج النهج المعتمدة على النظم الايكولوجية للتكيف والتخفيف بدرجة جيدة للغاية في بعض المشاريع حيث تقدم أمثلة على الممارسات الجيدة إلاّ أن هناك مجالا للعمل على تعزيز تعميم هذه النهج.
ثمة نقص عام في المؤشرات اللازمة لقياس المنافع المشتركة وفي بعض الأحيان كذلك فإن المدى الذي ستتحقق عنده المنافع المشتركة من خلال التنفيذ الفعلي للمشروع لم يحدد بصورة واضحة.
ثمة حاجة إلى زيادة البحوث بشأن التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ على الأنواع والنظم الايكولوجية وأسبابٍ فقدان التنوع البيولوجي لتيسير مقاومة المناخ على المدى الطويل.

ثانيا - استعراض مشاريع تغير المناخ

16. لأغراض استعراض الحافظة، جرى استعراض مشاريع مرفق البيئة العالمية بموجب مجال التركيز المعني بتغير المناخ التي وافق عليها الموظف التنفيذي الرئيسي فضلا عن المشاريع التي تنفذ في إطار الصندوقين المعنيين بتغير المناخ (الصندوق المعني بالبلدان الأقل نموا والصندوق الخاص المعني **بتغير المناخ**). وعلى ذلك جرى استعراض ما مجموعه 11 وثيقة

مشاريع لتحديد الأمثلة على المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي. ويمكن الاطلاع على وصف لهذه المشاريع في المذكرة المعنية بدراسات الحالة عن تغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي. وتناول الاستعراض أيضا نتائج الدراسة الخاصة ببرنامج تغير المناخ التي استكملت في 2004.

17. وقد عثر على المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي في معظم مشاريع تغير المناخ. وتتضمن الأنشطة النوعية للترويج للمنافع المشتركة في إصلاح النظم الايكولوجية (المنغروف والشعاب المرجانية، والمراعي والأراضي الرطبة)، وصون النظم الايكولوجية للحد من الضعف أمام التأثيرات السلبية لتغير المناخ، ووضع ممارسات للإدارة المستدامة للنظم الايكولوجية وتقييم الضعف أمام تغير المناخ فيما بين الأنواع والنظم الايكولوجية.

18. وقامت مشاريع أخرى بضمان المنافع المشتركة من خلال استهداف أنشطة التكيف وشبكات المناطق المحمية. وتحققت منافع متعددة في بعض المشاريع من خلال تصميم وتنفيذ خطط المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية التي تدرج قيم التنوع البيولوجي وخدمات امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وخدمات النظم الايكولوجية التي تقدم من خلال الإدارة المستدامة للأراضي.

19. وفيما يتعلق بالمؤشرات، تحتوي مشاريع تغير المناخ بصفة عامة مؤشرات لتحديد وتقييم المنافع. فعلى سبيل المثال فإن مشروع تغير المناخ رقم 2552 لدى مرفق البيئة العالمية المعنون "تنفيذ تدابير التكيف التجريبية في المناطق الساحلية من دومينيكا، وسانت لوشيا وسانت فينسنت وغرينادين" يتضمن نشاطا صمم لتحسين مؤشرات أداء التكيف.

20. غير أنه تجدر الملاحظة بأن هناك مجالات للعمل لمواصلة الجهود لتقييم التأثيرات السلبية المحتملة لأنشطة التخفيف أو التكيف فيما يتعلق بتغير المناخ على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي. وبالنسبة للمشاريع التي تكون فيها هذه التأثيرات المحتملة واضحة، مثل استخدامات الكتلة الحيوية، يطلب مرفق البيئة العالمية مراعاة معايير الاستدامة لضمان أن لا يؤدى دعم المرفق لتحديث استخدام الكتلة الحيوية إلى تقويض الأمن الغذائي اويسهم في إزالة الغابات اويحد من خصوبة التربة اويزيد من انبعاثات غازات الدفيئة فيما يتجاوز حدود المشروع أو انتهاك مبادئ الاستدامة ذات الصلة بصون التنوع البيولوجي أو الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.

21. وفيما يتعلق بما ورد أعلاه، فإن الأطر القائمة لتحليل التأثيرات البيئية والمشتركة بين القطاعات المحتملة للمشاريع وسياسات حماية البيئة الموجودة في إطار الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية يمكن أن تعتبر أدوات لتقييم ومعالجة التأثيرات السلبية المحتملة لجميع الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بتخفيف وتكييف تغير المناخ.

22. وعلى ذلك، فإنه على الرغم من أن مخاطر التأثيرات السلبية من التخفيف والتكييف فيما يتعلق تغير المناخ تكون منخفضة بالنظر إلى مجال عمل وطبيعة مشاريع مرفق البيئة العالمية التي جرى استعراضها، فإن المخاطر قد تكون عالية بالنسبة للمشاريع غير التابعة للمرفق والتي قد لايكون لها نفس التركيز النوعي على المنافع المتعددة. فعلى سبيل المثال. فإن أنشطة إعادة التشجير التي تصمم للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ قد يكون لها تأثيرات إيجابية أو محايدة أو سلبية على التنوع البيولوجي بحسب موقع هذه الأنشطة والأنواع المستخدمة. ويجري مواصلة استعراض هذه المسألة في تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص الثاني التابع للتنوع البيولوجي وتغير المناخ.

الدروس المستفادة

23. تذكر الدراسة الخاصة ببرنامج تغير المناخ التي استكملت في 2004 أنه يبدو أن مرفق البيئة العالمية يدعم بالدرجة الأولى مشاريع التخفيف الطويلة الأجل ولديه توصيات للتحول عن النهج المعتمدة على التكنولوجيا الى النهج المعتمدة على السوق بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو تجنب هذه الانبعاثات. وقد عززت حافظة التكيف مع تغير المناخ منذ عام 2004 من الصلات بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وتتضمن الدروس الأخرى المستفادة مايلي:

توجد المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي في معظم مشاريع تغير المناخ.
هناك قدر أكبر من التركيز على المؤشرات لتقييم المنافع المشتركة في نطاق حافظة تغير المناخ بالمقارنة بالحوافظ الأخرى المستعرضة.
توجد المنافع المشتركة في مشاريع التكيف مع تغير المناخ في غالب الأحوال في المناطق الساحلية.
ثمة مجال للعمل الإضافي بشأن تقييم التأثيرات السلبية المحتملة، عندما تكون وثيقة الصلة، لأنشطة التخفيف والتكيف بشأن تغير المناخ على التنوع البيولوجي والجهود التي تبذل لمكافحة التصحر، وتدهور الأراضي.

ثالثا - الأطر الخاصة ببناء القدرات

24. كان قد ووفق على خطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات من جانب الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج يونيب في فبراير/ شباط عام 2005. وتراعي أهداف خطة بالي الإستراتيجية بناء القدرات لتعزيز التآزر بين اتفاقيات ريو بما في ذلك من خلال تدعيم التعاون بين يونيب، وأمانات الاتفاقيات وغيرها من الهيئات العاملة في بناء القدرات

البيئية. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني للتآزر بين اتفاقيات ريو، ترتكز خطة بالي الإستراتيجية على التقييم القطري للاحتياجات من بناء القدرات ذات الأولوية على النحو الوارد في عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

25. والتقييم الذاتي للقدرات الوطنية يمثل عملية تقييم وتخطيط لمعالجة القضايا البيئية الوطنية والعالمية ذات الأولوية المعتمدة عليها وتقييم الاحتياجات ذات الأولوية وإعداد خطة وطنية لتنمية القدرات- الأهداف والإجراءات اللازمة لتحسين قدرة الأفراد والمؤسسات والنظم على اتخاذ وتنفيذ المقررات، ولأداء الوظائف بطريقة مستدامة[4]. والغرض من التقييم الذاتي للقدرات الوطنية هو تمكين كل بلد مشارك ممايلي:

(أ) استعراض القضايا البيئية العالمية التي تتطلب اهتماما ذا أولوية ولاسيما، وإن لم يقتصر عليها، بشأن القضايا التي تغطيها اتفاقيات ريو (اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)؛

(ب) تحديد تنمية القدرات اللازمة لتدعيم إدارة هذه القضايا؛

(ج) إعداد خطة وطنية لإجراءات تنمية القدرات.

26. وسعيا إلى الوفاء بمسؤوليات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، يتعين أن تتوافر للبلد القدرة على إدارة الوظائف التالية:

(أ) تعبئة المعلومات والمعارف؛

(ب) إقامة توافق للآراء وشراكات فيما بين جميع أصحاب المصلحة؛

(ج) صياغة سياسات وتشريعات واستراتيجيات وبرامج فعالة تعتمد على تحديد المشاكل وإستراتيجية طويلة الأجل للتنفيذ الفعال؛

(د) تنفيذ هذه السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع بما في ذلك تعبئة وإدارة الموارد البشرية والمادية والمالية وتنسيق الدعم التقني بالتمويل المتاح للتنفيذ على أمر الواقع؛

(ه) الرصد والتقييم والإبلاغ والتعلم؛

حالة عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية

27. أصبح 152 بلدا، أي جميع البلدان النامية تقريبا وتلك البلدان ذات الاقتصادات التي في حالة انتقال، منذ 2002 تشارك في برنامج التقييم الذاتي للقدرات الوطنية الذي يتطلب من كل بلد إعداد وتقديم مقترح للتقييم الذاتي وخطة وميزانية بمساعدة من الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية: فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤول عن 116 حالة تقييم ذاتي (76 في المائة) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن 35 حالة (23 في المائة) والبنك الدولي عن 1- ويتمثل أحد الجوانب الهامة للتقييم الذاتي في أنه نشاط تمكيني قطري، وتقييم ذاتي للقضايا والاحتياجات مما يؤدي إلى وضع خطة عمل للقدرات الوطنية تعمل كإستراتيجية أساسية لتعزيز إطار ولإدارة البيئة في البلد.

28. أنشئ برنامج الدعم العالمي، الذي وافق عليه مرفق البيئة العالمية في 2004، في منتصف 2005 بوصفه آلية لدعم عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، وتنمية القدرات في إطار مرفق البيئة العالمية. ومنذ ذلك الوقت عقد البرنامج 13 حلقة عمل دون إقليمية. وعقد البرنامج مؤخرا حلقتي عمل دون إقليمية لمعالجة الاحتياجات الخاصة لأفرقة تعمل حاليا في عمليات التقييم الذاتي فضلا عن التحفيز على استخدام الخبراء الوطنيين والإقليميين لأشخاص ومؤسسات محاضرين.

رابعا - استعراض عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية

29. يتمثل الهدف الرئيسي للاستعراض في إبراز الأولويات الوطنية التي تروج للتآزر بين اتفاقيات ريو لتعزيز تنمية القدرات لتحسين معالجة القضايا البيئية العالمية. وينصب التركيز على إجراءات تنمية القدرات في البلد من أجل تنفيذ الاتفاقيات الثلاث للتنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي) وتغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ) وتدهور الأراضي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر).

30. ولدى إجراء الاستعراض، تم تحليل التقارير النهائية لعمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، وخطط العمل و/أو تقارير التقييم الشاملة من 101 طرفا من الأطراف القطرية.

31. وقسم الاستعراض الأنشطة ذات الأولوية إلى الموضوعات الأربعة التالية:

[4] مرفق البيئة العالمية 2001 عناصر مقترحة للتعاون الاستراتيجي.

(أ) تعبئة المعلومات والمعارف؛

(ب) تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة؛

(ج) صياغة و/أو تنفيذ السياسات والتشريعات والاستراتيجيات الفعالة؛

(د) إقامة مؤسسة فعالة؛

ألف- تعبئة المعلومات والمعارف

1- إنشاء وتطوير نظام متكامل لإدارة المعلومات

32. جرى في إطار عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية تحديد عدد من جوانب القصور فيما يتعلق بوضع وإدارة المعلومات ذات الصلة بتنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث. وتشمل جوانب القصور هذه: عمليات التكرار في جمع البيانات، وقواعد البيانات غير المتماثلة، ونقص الوضوح بشأن تحديد الوكالة المسؤولة عن معلومات معينة. وتشمل الدروس المستفادة الحاجة إلى ضمان وجود إشارة واضحة إلى الجهة المسؤولة عن إدارة المعلومات وأهمية ضمان تحديد الاتساق والقابلية للتشغيل المشترك في وقت مبكر من عملية جمع البيانات.

2- تعزيز البحوث

33. جرى تحديد المعارف العامة للصلات بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي بصورة جيدة إلاّ أنه حددت أيضا بعض الثغرات فيما يتعلق بالنمذجة ووضع السيناريوهات فضلا عن المعارف المفصلة عن الصلات المشتركة على مستوى الأنواع أو النظم الايكولوجية. كما يتعين إجراء المزيد من البحوث من جانب الكثير من الأطراف بشأن تثمين خدمات النظم الايكولوجية وأدوات وضع الخرائط والتأثيرات ونقاط الضعف بشأن التنوع البيولوجي وموارد الأراضي بشأن التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

34. وتتضمن الدروس المستفادة أهمية وضع نهج برامجي إزاء البحوث المتعلقة بالتآزر، والحاجة إلى تحديد الخبراء الذين يمكنهم المشاركة في برامج البحوث المؤسسية، والحاجة إلى تعزيز العلاقة المشتركة بين العلم والسياسات لضمان إمكانية مساهمة البحوث في وضع وتنفيذ السياسات والخطط.

باء- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة

1- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة الحكوميين

35. يجري تعزيز عملية تنفيذ التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث عندما تشارك جميع الوكالات والقطاعات الحكومية ذات الصلة بفعالية بطريقة منسقة. وعلى ذلك، يقترح عدد من الأطراف إجراءات معينة لتوسيع مشاركة أصحاب المصلحة الحكوميين. وتشمل الدروس المستفادة من إشراك أصحاب المصلحة أهمية إقامة الصلات المعتمدة على موضوعات معينة تؤدي إلى التآزر، وأهمية إقامة آليات دائمة لتبادل المعلومات واستثارة الوعي لضمان تدعيم هذه الجهود.

2- تيسير المشاركة في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث

36. على الرغم من وجود تركيز قوي في عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية على أساس قدرات الحكومات، جرى إبراز أهمية مشاركة طائفة عريضة من أصحاب المصلحة في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث (بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) وذلك في العديد من التقديمات. وتبرز هذه التقديمات الدروس المستفادة بما في ذلك قيمة تركيز المشاركة على إحداث تغييرات في السلوك وأهمية إدارة الخدمات الإرشادية ومواد استثارة الوعي لتجنب تشبع المهتمين بالقدر الكبير المفرط في المعلومات.

جيم- صياغة أو تنفيذ السياسات والتشريعات والاستراتيجيات الفعالة

1- الارتكاز على السياسات والأطر القانونية الملائمة

37. وحدد نقص السياسات البيئية وانعدام الاتساق فيما بين السياسات البيئية المختلفة على أنهما يضعان عقبات كبيرة أمام تنفيذ التآزر فيما بين اتفاقيات ريو الثلاث. وتشمل الدروس المستفادة من معالجة هذه الثغرات الحاجة إلى توعية صانعي السياسات بمنافع الربط بين هذه الاتفاقيات وتثقيفها بشأن التأثيرات السلبية المحتملة للتضارب والتداخل فيما بين التشريعات.

2- وضع ودعم نظم / آليات التمويل

38. بغية دعم بناء القدرات المنظم، تقر الأطراف بضرورة توفير الموارد المالية الكافية والقابلة للتنبؤ. وفي هذا الصدد، حددت الأطراف الفرص لتعزيز تعبئة الموارد وتوافرها ضمن الميزانيات الوطنية وداخل المساعدة الإنمائية.

39. وتتضمن الدروس المستفادة أهمية تجميع طلبات الموارد المالية بطريقة متساوقة لتحقيق الكتلة الحرجة، والحاجة إلى تحديد المجالات التي تلائم التآزر بصورة جيدة قبل وضع مقترحات وطلبات التمويل وقيمة هياكل الإدارة المالية الداعمة مثل قواعد البيانات المشتركة المعنية بالمشاريع لضمان إمكانية تحقيق المنافع المستمدة من نهج التآزر والإبلاغ عنها.

دال- إقامة منظمة فعالة

1- التعزيز المؤسسي

40. إدراج بناء القدرات المؤسسية في جميع عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية بوصفه مسألة مهمة ينبغي دراستها. ففيما يتعلق بتعزيز التآزر، تقر الأطراف بأهمية تدعيم خطوط الاتصال وتبادل المعلومات فضلا عن توضيح دور المؤسسات وأدواتها ومسؤولياتها المصاحبة، وإصلاحها إذا اقتضى الأمر.

41. وتشمل الدروس المستفادة الحاجة إلى ضمان أن تحظى المؤسسات والآليات المؤسسية المسؤولة عن تيسير التآزر بالدعم على أعلى المستويات السياسية. كما أن من الضروري ضمان تزويد المؤسسات بالموارد الكافية التي تتيح لها الوفاء بولايتها.

2- تعزيز الموارد البشرية

42. يجري إشراك عدد من أصحاب المصلحة في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث. وعلى ذلك فإن لهم دورا يضطلعون به في تعزيز التآزر. ويركز الأطراف بدرجة كبيرة في إطار عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية على تعزيز الموارد البشرية في إطار الحكومة وداخل الدوائر العلمية من خلال بناء المهارات والمعارف وتحسين استخدام الخبرات القطرية. وتشمل الدروس المستفادة: الحاجة إلى ضمان الاحتفاظ بالموظفين في الحكومة عقب تدريبهم، وقيمة إقامة شراكات طويلة الأجل مع المؤسسات التعليمية، وأهمية الآليات لتقاسم المهارات المحدودة عبر الوزارات والإدارات.

خامسا - مقترحات بشأن السبل والوسائل لتحقيق المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي والمنافع التي تعود على مكافحة التصحر وتدهور الأراضي

ألف- مقترحات عامة بشأن السبل والوسائل لتحقيق المنافع المشتركة

43. يحدد الفصل السادس من العدد رقم 10 من السلاسل التقنية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عددا من الدروس المستفادة لتحليل دراسات الحالة التي تعزز التآزر بين صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام،ومكافحة التصحر والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ويمكن أن ينطبق ذلك على المشاريع والاستثمارات عبر جميع النظم الايكولوجية وتشمل:

(أ) ثمة مجال لتنسيق أنشطة التشجير وإعادة التشجير وتحسين إدارة الغابات وتجنب إزالة الغابات التي يجري تنسيقها مع منافع صون التنوع البيولوجي؛

(ب) توفر الصلات بين صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام مع خيارات لسبل معيشة المجتمع أساسا جيدا للمشاريع التي تحصل على الدعم في إطار آلية التنمية النظيفة لتعزيز التنمية المستدامة؛

(ج) يمكن أن يؤدي إهمال و/أو حذف الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية إلى تضارب قد يقوض من النجاح الشامل لمشاريع التخفيف من الكربون وصون التنوع البيولوجي الأجل الطويل؛

(د) يتعين أن يتوافر للبلدان وأصحاب المصلحة المعلومات والأدوات والقدرات اللازمة للفهم والتفاوض والتوصل إلى اتفاقات في إطار بروتوكول كيوتو لضمان أن تتسم المشاريع الناشئة عن توازن فيما يتعلق بالأهداف البيئية والاجتماعية والإنمائية؛

(ه) يمكن تجنب النتائج الضارة لبعض المعايير البيئية والاجتماعية الدنيا (أو الأطر التوجيهية) لدى شراء قروض الكربون من خلال مشاريع آلية التنمية النظيفة؛

(و) يمكن أن يوفر استخدام الأدوات والوسائل التحليلية الملائمة أطر بناءة للتحليل الخارجي لتوجيه عملية صنع القرار وتوفير خيارات الإدارة المكيفة خلال التنفيذ وتوفير أساس للتعلم والتكرار من خلال عمليات التقييم اللاحقة؛

(ز) تتطلب عملية قياس تأثير آلية التنمية النظيفة ومشاريع التنفيذ المشتركة على التنوع البيولوجي توافر بيانات خط الأساس ونظم جرد ورصد؛

(ح) يمكن أن يوفر نهج النظم الايكولوجية أساسا جيدا لتوجيه عملية صياغة سياسات/ مشاريع التخفيف من تغير المناخ وصون التنوع البيولوجي.

44. وعلاوة على ذلك، يقترح تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص الثاني المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ (العدد 41 من السلسلة التقنية لاتفاقية التنوع البيولوجي) عددا من الأدوات والمنهجيات الإضافية لتعزيز التآزر والمنافع المشتركة[5] بما في ذلك من خلال آليات الحد من الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات والنهج المعتمدة على النظم الايكولوجية للتكيف، والحد من التأثيرات والضعف وتثمين تدابير الحوافز. وفيما يلي بلورة للسبل والوسائل الإضافية لتعزيز المنافع المشتركة استنادا إلى استعراض حافظة مرفق البيئة العالمية وعمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية.

45. وأخيرا، يمكن تحقيق المنافع المشتركة من خلال تطبيق ممارسات الإدارة المستدامة الأوسع نطاقا التي تسلم، بحكم طبيعتها، منافع متعددة. ويعزى ذلك إلى أن المشاكل البيئية تتشابك مع بعضها الآخر بصفة عامة كما هو الحال بالنسبة لحلولها. فعلى سبيل المثال، فإن تغير المناخ يؤثر بصورة مباشرة في التنوع البيولوجي والتصحر. وسيكون تغير المناخ الأكثر حدة والبعيد المدى هو الأكبرتأثيرا والذي سيتمثل في فقدان الأنواع النباتية والحيوانية. ويمكن أن يزيد تغير المناخ من تفاقم التوسع في الأراضي التي تعاني من التدهور والصحاري والمناطق شبه القاحلة مما ينطوي عليه ذلك من زيادة إضافية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويمكن أن توفر الإدارة المستدامة للأراضي منافع بيئية عالمية متعددة- زيادة مخزونات الكربون في التربة، والغطاء النباتي والمهاد، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة من الزراعة وتدعيم سبل المعيشة المحلية. وعلاوة على ذلك فإن الغابات مسؤولة عن أكثر من 70 في المائة من جميع أنواع التنوع البيولوجي العالمي والتأثيرات الصافية لاستخدام الأراضي. ويسهم التغير في استخدام الأراضي والغابات في الوقت الحاضر في نحو 17 في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبوسع الإدارة المستدامة للغابات أن تسهم من خلال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وامتصاص الكربون، مع العمل في نفس الوقت على الحد من ضعف النظم الايكولوجية الحرجية أمام التأثيرات المناخية، وحفظ التنوع البيولوجي وزيادة مخزونات الكربون.

1- تحسين وتنفيذ المؤشرات

46. يمكن تحقيق المنافع المشتركة بصورة أفضل في جميع أنواع المشاريع في حالة وضع المبادئ التوجيهية الخاصة بصياغة المؤشرات اللازمة لملاحظة المنافع المشتركة بهدف قياس المدى الذي تحققت عنده هذه المنافع وضمان اعتماد وتنفيذ هذه المؤشرات بصورة كاملة. لذلك فإن مجموعة محسنة من المؤشرات يمكن أن تيسر بصورة أفضل تقييم فعالية أنشطة المشاريع وإتاحة الفرصة لتنفيذ المزيد من الإدارة التكييفية وتحسين المشايع اعتمادا على الدروس المستفادة. ويمكن وضع هذه المجموعة من المؤشرات على أفضل وجه من خلال جهد تعاوني يشمل الخبراء من مجالات التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي.

47. وينبغي لدى وضع المؤشرات إلاء الاهتمام لضمان امتثال هذه المؤشرات لمعايير دقيقة على النحو التالي:

(أ) أن تكون **محددة**- أي محددة بوضوح ومتناسبة مع الهدف أو النتيجة المعنية؛

(ب) **قابلة للقياس**- أي لديها القدرة على أن تتبع بدقة- مثل "عدد الأنواع الملاحظة في منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة"،

(ج) **قابلة للتحقيق وقابلة للإسناد**- *المؤشرات* القابلة للتحقيق تمثل الاسقاطات الواقعية لما *يمكن أن يتحقق*، والمؤشرات القابلة للإسناد هي التي يمكن أن تربط بشكل يعتمد عليه تغير معين بصورة مباشرة للتدخل؛

(د) وثيقة الصلة وواقعية- تحدد هذه المؤشرات مستوى الأداء الممكن التحقيق والذي يفي بتوقعات أصحاب المصلحة؛

(ه) **محدد الوقت وحسن التوقيت وقابل للتتبع وهادف**- إذ يتيح نظام التقييم إمكانية تتبع المؤشرات بوتيرة معينة لفترة محددة، وأن يحدد المؤشر بوضوح المجموعة أو المجموعات من أصحاب المصلحة التي ستتأثر[6].

48. وسيكون من المفيد أيضا تحديد الطريقة التي يمكن بها ربط مجموعة المؤشرات هذه بالعملية الجارية الخاصة بالإبلاغ المنسق في إطار اتفاقيات ريو الثلاث (بما في ذلك، فريق المهام المشترك بين الوكالات المعني بالإبلاغ المنسق التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ونظرا الإبلاغ المنسق من جانب فريق الاتصال المشترك[7]) ومختلف عمليات التآزر في فريق الإدارة البيئية بما في ذلك تلك المتعلقة بالأراضي والتنوع البيولوجي.

---

[5] يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالأدوات والمنهجيات المقترحة في القسم المعنون "الرسائل الرئيسية" في العدد 41 من السلاسل التقنية لاتفاقية التنوع البيولوجي (الصفحات 8-14).

[6] http://www.gefcountrysupport.org/report_detail.cfm?projectId=232 .

[7] أعدت ورقة معلومات أساسية عن الإبلاغ المنسق للاجتماع التاسع لفريق الاتصال المشترك من جانب أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تبرز الولايات المحددة من جانب مؤتمر الأطراف في كل اتفاقية فيما يتعلق بإمكانية واستحسان الإبلاغ المنسق والفروق في دورات الإبلاغ ومواضيعه ومحتواه.

2- الترويج لإصلاح النظم الايكولوجية

49. نظرا لأن النظم الايكولوجية الأرضية تخزن نحو 2,500 جيجا طن من الكربون بالمقارنة بنحو 750 جيجا طن من الكربون في الغلاف الجوي، ونظرا لأن التغير في استخدام الأراضي قد حد، بمرور الوقت، من إمكانيات مخزونات النظم الايكولوجية الأرضية، فإن إصلاح النظم الايكولوجية التي تعاني من التدهور يمكن أن يسهم في التخفيف من تأثيرات تغير المناخ. لذلك فإن أنشطة الإصلاح يمكن أن تحسن من الموائل لدعم صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ومكافحة التصحر عندما ينفذ ذلك في الأراضي الجافة وشبه الرطبة.

50. وتشمل عملية إصلاح النظم الايكولوجية أنشطة تحوّل أراضي النظم الايكولوجية التي تعاني من التدهور إلى نظم ايكولوجية أقل اضطرابا وأفضل قدرة على توفير خدمات النظم الايكولوجية. وينبغي أن يسترشد الإصلاح بمبدأ إعادة النظام الايكولوجي إلى حالته التاريخية. غير أن ذلك بعد مثاليا نادرا ما يتحقق بصورة كاملة. ويعتبر الإصلاح ناجحا بمجرد أن تتحقق قدرة المقاومة لدى النظام الايكولوجي.[8]

51. ويمكن أن يشمل الإصلاح الحد من الضغوط وإتاحة الفرصة للنظم الايكولوجية للانتعاش بصورة طبيعية أو الاضطلاع بأنشطة تتعلق بالانتقال مثل إحلال خدمات النظم الايكولوجية المفقودة ببدائل اصطناعية مؤقتة أو إعادة إدخال أنواع مفقودة. ويشمل الإصلاح عادة كلا من الإصلاح المادي (إصلاح الهيكل الأساسي للنظام الايكولوجي(والإصلاح البيولوجي (إصلاح تجميعات الأنواع والأدوار الوظيفية).

52. غير أنه تجدر الملاحظة بأن الإصلاح ينطوي في كثير من الأحوال على انعكاسات ارتفاع التكاليف لدى مقارنته بالصون. فعلى سبيل المثال، قدرت تكاليف الإصلاح المادي في الشعاب المرجانية بما يتراوح بين 100,000 دولار أمريكي ومليون دولار أمريكي للهكتار الواحد[9]. وثمة حاجة إلى إجراء تحليل متأني للفعالية التكاليفية لضمان استخدام أنسب النهج ومقارنتها بالبدائل الأخرى المعتمدة على البنية الأساسية.

3- التحول إلى زيادة التركيز على تحقيق المنافع المتعددة

53. وفي حين أنه يجري عادة استهداف موضوعا رئيسيا، فإن التدخلات البيئية الناجمة نادرا ما تفشل في تحقيق العديد من المنافع عبر طائفة من المجالات من بينها التنوع البيولوجي والتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها، وتوفير خدمات النظم الايكولوجية وغير ذلك. وفي بعض الأحيان، وصفت هذه بأنها منافع مشتركة لأنها كانت تتحقق بوصفها هدفا ثانويا. غير أنه مع تزايد التحديات البيئية من حيث الحجم والشدة، أصبح من الضروري أن تنفذ المنافع المتعددة بصورة متعمدة بواسطة المشاريع والبرامج ولاسيما بالنظر الى أ ن الثغرة تتسع بين الموارد المالية والحاجة إلى معالجة السلع البيئية العالمية. ولذا فإن ثمة مجال لتحويل التركيز إلى الإجراءات التي تروج للتكامل والتآزر في تحقيق المنافع البيئية المتعددة مع التقليل في نفس الوقت من أي مقايضات أو تأثيرات سلبية. وتوضح إستراتيجية مرفق البيئة العالمية، بوصفه الآلية المالية لاتفاقيات ريو الثلاث، على أساس كل مجال تركيز على حدة ويعتمد بصورة وثيقة على توجيه الاتفاقية. غير أن عمليات تصميم المشاريع وتنفيذها تصاغ بصورة متزايدة للبحث عن التآزر والترابط غير مختلف مجالات التركيز مما يعكس الاحتياجات المتعددة للبلدان المستفيدة.

باء- تحقيق المنافع المشتركة في مشاريع التنوع البيولوجي، ومشاريع مكافحة التصحر وتدهور الأراضي

1- النهوض بإدارة المناطق المحمية

54. يبدو أن مشاريع التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي التي تشمل إنشاء وزيادة أو تحسين المناطق المحمية هي أكثر المشاريع نجاحا في تحقيق المنافع المشتركة. فهي توفر مساحة الأراضي التي سيجري حمايتها. كذلك فإنه عندما يشمل المشروع مناطق محمية حرجية، فإنها تمثل منافع واضحة للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ من خلال المحافظة على حجم امتصاصها للكربون أو زيادته.

55. يمثل إنشاء النظم الوطنية للمناطق المحمية التي تضمن تغطية الكتلة الحيوية ذات الصلة والمناطق الإيكولوجية، وممثليات لمختلف عناصر التنوع البيولوجي وإدارتها بفعالية، وسيلة لضمان التكيف عن طريق زيادة المقاومة أمام تغير المناخ ومواصلة تسليم خدمات النظم الايكولوجية، واستمرار تسليم خدمات النظم الايكولوجية في المناطق الأرضية/ المناطق البحرية للإنتاج وثمة تدابير نوعية، وفقا لتوصية الدورة 14 للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، لضمان مقاومة نظم المناطق المحمية تشمل:

---

[8] أسس ايكولوجية الإصلاح. جمعية الإصلاح الايكولوجي الدولية تحرير فالك دال. ميم بالمر وزيدلر 2006.

[9] إصلاح الشعاب المرجانية- مفاهيم ومبادئ توجيهية. ادواردززز إ وإ جوميز 2007.

(أ) إدراج اعتبارات المناخ في التخطيط المنهجي للصون وعمليات تقييم تحليل ثغرات المناطق المحمية وتنفيذ نتائج هذه العمليات لإنشاء نظام وطني تمثيلي من الناحية الايكولوجية للمناطق المحمية؛

(ب) دمج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية/ المناظر البحرية والقطاعات الأوسع نطاقا بما في ذلك من خلال استخدام الموصلية ووضع الشبكات الايكولوجية والممرات البيولوجية واستعادة الموائل والمناظر الطبيعية التي تعاني من التدهور؛

(ج) مراعاة التكيف مع تأثيرات تغير المناخ في عمليات تقييم فعالية الإدارة بما في ذلك ضمان تنفيذ نتائج هذه العمليات لضمان المحافظة على مخزونات الكربون وتحسينها؛

(د) بناء القدرات واستثارة الوعي فيما بين مديري المناطق المحمية المعنيين بالإدارة في ظل ظروف المخاطر والشكوك المتزايدة؛

(ه) الاعتراف بجميع أشكال الحوكمة بما في ذلك دور المناطق المحمية للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية والمناطق التي يحميها أصحاب المصلحة الآخرين، وإشراكها.

56. وربما تحاول أيضا أهم المشاريع ذات الصلة بالمناطق المحمية إنشاء آليات مالية مستدامة تشمل الاستخدام المستدام للأراضي سواء من خلال خطط نظم المناطق المحمية أو الاستخدامات المستدامة الأخرى للموارد.

2- دعم سبل المعيشة المعتمدة على الموارد الطبيعية

57. تشمل المجالات المحتملة الأخرى لمزيد من الاستثمار التي يمكن استكشافها بقدر أكبر من التفصيل مشاريع التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي التي تنطوي على تركيز على ضمان وتعزيز الدخل المستمد متن سبل المعيشة المعتمدة على الموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، فإن مشاريع مكافحة تدهور الأراضي من خلال تحسين استدامة سبل المعيشة الرعوية سوف تتيح تحقيق منافع التنوع البيولوجي الذي يرتبط عادة بخيارات سبل المعيشة هذه، بصورة أفضل (الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للأراضي العشبية وصون أنواع الحيوانات التقليدية وغير ذلك).

58. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز استدامة استخدام الأراضي في الأراضي الجافة سيحد من انطلاق غازات الدفيئة مع العمل في نفس الوقت أثبت دعم المعارف التقليدية أنه يسهم في التكيف مع تأثيرات تغير المناخ من خلال، مثلا، الترويج للإدارة المحسنة للجفاف.

3- الاستثمارات المقاومة للمناخ

59. ينبغي أيضا النظر إلى آليات التكيف الرامية إلى ضمان عدم تأثر نتائج المشاريع بصورة سلبية بتغير المناخ من خلال، مثلا، المحافظة على قدرات التكيف الطبيعية للتنوع البيولوجي وتعزيزها بما في ذلك تأثيرات تغير المناخ في عمليات الرصد والتقييم الخاصة بحالة التنوع البيولوجي وتصميم المناطق المحمية استنادا إلى النطاقات المتوقعة المقبلة للأنواع المستهدفة أو النظم الايكولوجية، باعتبار هذه الآليات ضمانا لنجاح مشاريع التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي في بيئة متغيرة. ويعتبر ذلك صحيحا بالنظر إلى النتائج الأخيرة لفريق الخبراء التقنيين الثاني المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ الذي أكد من جديد أن (1) تغير المناخ أخذ يظهر باعتباره واحدا من أكبر الأخطار التي تواجه التنوع البيولوجي (2) سوف تتطلب إدارة التنوع البيولوجي في ظل الظروف المناخية المتغيرة إجراء تغييرات في نهج الصون والاستخدام المستدام في كثير من الحالات.

60. ينبغي النظر إلى عدد من الدروس المستفادة في مجال استثمارات التنوع البيولوجي المقاومة للمناخ (أو التي تعزز مقاومة التنوع البيولوجي للمناخ[10]):

(أ) يتعين معالجة تغير المناخ بوصفه أحد المخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية؛

(ب) معالجة جوانب الضعف قصيرة الأجل هي المفتاح؛

(ج) إدارة مخاطر المناخ تتطلب مستوى عال من التنسيق؛

(د) ينبغي إدراج إدارة مخاطر المناخ بصورة كاملة في عمليات التخطيط؛

[10] فريق البنك الدولي، إدارة مخاطر المناخ- إدراج التكيف في عمليات فريق البنك ا لدولي http://siteresources.worldbank.org/GLOBALENVIRONMENTFACILITYGEFOPERATIONS/Resources/Publications-Presentations/GEFAdaptationAug06.pdf

(ه) ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في إدارة مخاطر المناخ؛

(و) ينبغي ربط عمليات التشاور من القاعدة إلى القمة بتخطيط السياسات من القمة إلى القاعدة؛

(ز) ينبغي تقييم القواعد الحالية وتعزيزها إذا لزم الأمر؛

(ح) ينبغي النظر إلى الحلول التمهيدية بما في ذلك تحسين الموارد الطبيعية قبل التحسينات الهيكلية.

جيم- تحقيق المنافع المشتركة في مشاريع تغير المناخ

1- تجنب التأثيرات السلبية الناشئة عن التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها

61. لايبدو أن مشاريع التخفيف من تأثيرات تغير المناخ تحدد بصورة طبيعية أو سهلة المنافع المشتركة وعلى ذلك، فإن هناك مجالا للقيام بعمل إضافي لتجديد الصلات بين التخفيف المتعلق بالطاقة المتجددة والتنوع البيولوجي ومكافحة تدهور الأراضي. فأولا ينبغي النظر في النهج التالية لضمان أن لاتنطوي مشاريع التخفيف من تأثيرات تغير المناخ على أي تأثيرات سلبية على أهداف التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي:

(أ) ضمان وجود حاجة إلى إجراء تحليل لدورة الحياة الكاملة لأهداف التخفيف؛

(ب) مراعاة قيمة خدمات النظم الايكولوجية في تحليلات مردودية تكاليف المشاريع؛

(ج) تطبيق عمليات تقييم التأثيرات البيئية على مشاريع التخفيف والتكيف لتجنب النتائج السلبية غير المقصودة؛

2- النهج المعتمدة على النظم الايكولوجية لأغراض التخفيف.

62. هناك إمكانيات كبيرة لمعالجة أهداف التخفيف من تأثيرات تغير المناخ من خلال زيادة مخزونات الكربون الطبيعية وضمان التخزين المستمر للكربون في البالوعات الأرضية والبحرية. وقد يكون للمشاريع التي تعالج إمكانيات التخفيف هذه منافع مشتركة للتنوع البيولوجي ومكافحة تدهور الأراضي في حالة مراعاة الجوانب التحضيرية في القضايا ذات الصلة بهذه المسائل من خلال، مثلا، اختيار الأنواع الأصلية في برامج إعادة التشجير مما يدعم ممارسات استخدام الأراضي التقليدية حيثما تكون هذه الممارسات مستدامة وتعزز مقاومة النظم الايكولوجية.

3- النهج المعتمدة على النظم الايكولوجية للتكيف

63. نظرا لتنوع خدمات النظم الايكولوجية التي يوفرها التنوع البيولوجي مثل توفير الحماية لإنتاج الأغذية والأعلاف من الفيضانات والجفاف، يعتبر التنوع البيولوجي موردا هاما للتكيف مع تغير المناخ. ففي بعض النظم الايكولوجية مثل المناطق البحرية والساحلية، جرى تحديد دور النظم الايكولوجية في التخطيط للتكيف الأوسع نطاقا بالفعل ونفذ عدد من الأنشطة المقابلة بما في ذلك من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية.

64. ويتعين على النهج المعتمدة على النظم الايكولوجية إزاء التكيف أن تنظر في نهج النظم الايكولوجية لكي تحقق فعاليتها في تحقيق المنافع المشتركة. فعلى وجه الخصوص، فإنه نظرا لأن نهج النظم الإيكولوجية يتخذ بعدا عريضا إزاء الإدارة، يمكن أن تنعكس المنهجية المثالية من خلال التأثيرات المتعددة من تغير المناخ بما في ذلك على التنوع البيولوجي في التخطيط الشامل والرشيد بشأن التكيف.

65. وقد حدد فريق الخبراء التقنيين المخصص الثاني المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ مبادئ توجيهية إضافية لتنفيذ النهج المعتمدة على النظم الايكولوجية إزاء التكيف.

4- إدراج التنوع البيولوجي والتصحر وتدهور الأراضي في عمليات تقييم تأثيرات تغير المناخ

66. ينبغي لدى نظر عمليات تقييم التأثيرات وجوانب الضعف، أن تستند المشاريع إلى خط أساس قوي بما في ذلك (1) الدراسات التجريبية لتحديد الأسباب وتعريف كل من طبيعة وحجم علاقات السبب والتأثير (2) دراسات النمذجة التي تربط احتمالية المخاطر على الأنواع والنظم الايكولوجية بالعوامل المناخية وغيرها من العوامل (3) بيانات المشاهدة التي تتضمن تلك التي تقوم بجمعها المجتمعات الأصلية والمحلية التي ترصد في كثير من الأحيان الأنواع والنظم الايكولوجية على أساس يومي.

دال- أنشطة بناء القدرات

1- تحديد أفضل الممارسات وتوسيع نطاقها

67. يتعين للترويج للتعلم أثناء العمل، تحديد مشاريع المنافع المشتركة في كل مجال من مجالات التركيز ونشرها على جميع الأطراف المعنية. وينبغي أن تتضمن هذه المبادرة وصفا واضحا لعوامل النجاح (لماذا هذا المشروع "ناجح"؟) فضلا عن المعلومات عن النتائج والأنشطة وأصحاب المصلحة ونهج الرصد والتقييم. وينبغي أن يصاحب عرض المشاريع الناجحة أيضا وصفا لجوانب القصور وسبل تجنبها.

68. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الاعتراف بالأمثلة الناجحة للمشاريع التي تحقق منافع مشتركة وإقرار أهميتها، تتطلب أن يكون في كل وثيقة مشروع أو الميزانية الوطنية أو استراتيجيه الاستثمار قسما محدد بوضوح يحدد ويصف بدقة المنافع المشتركة المتوقعة والمؤشرات المستخدمة لقياس نجاحها.

2- تعزيز الرصد والتقييم

69. يتعين زيادة القدرات في جميع مجالات المشاريع لتيسر تحديد وتطبيق برامج الرصد والتقييم الملائمة التي تحدد المنافع المشتركة. وينبغي أن يتضمن ذلك تفسيرا لأهمية المؤشرات في جميع مجالات التركيز، وعرض نماذج للمؤشرات والآليات اللازمة لتنفيذها. ويمكن أن يضاف هذا النهج إلى الجهود الحالية التي يبذلها مرفق البيئة العالمية لتعزيز القدرات على الرصد والتقييم لتنفيذ مشاريع المرفق.

70. وسوف يستفاد تعزيز الرصد والتقييم أيضا من زيادة استثارة الوعي فيما يتعلق بأطر الرصد بما في ذلك استعراض الأداء وتقييم نظام التنفيذ لدى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد صمم هذا النظام الذي اعتمد بموجب المقرر 12/COP.9،[11] الصادر هذه الاتفاقية لرصد عدد من العناصر بما في ذلك (1) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لكافحة التصحر وخطتها الإستراتيجية التي مدتها عشر سنوات (2) أفضل الممارسات لتنفيذ الاتفاقية.

3- تحسين التآزر على المستوى الوطني

71. اعترف مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في المقرر 16/9 بأن التآزر على المستوى الوطني يمثل أكثر الطرق فعالية في تحقيق المنافع المشتركة بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ ومكافحة تدهور الأراضي. وبغية تعظيم هذا التآزر على المستوى الوطني، يمكن إدراج جهات الاتصال لمرفق البيئة العالمية في العمليات والآليات ذات الصلة بما في ذلك، *ضمن جملة أمور*، هيئات التنسيق الوطنية، والاجتماعات المشتركة بين الوزارات، وحلقات العمل الوطنية والإقليمية لبناء القدرات وغير ذلك.

72. وحددت الأطراف في عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية التابعة لها السبل والوسائل الإضافية الرامية إلى تحسين التآزر على المستوى الوطني. وفيمايلي موجز لهذه الأنشطة:

(1) تعبئة المعلومات والمعارف

ألف- وضع وتطوير نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات

(أ) تعزيز أو إقامة مراكز وطنية مركزية للمعلومات البيئية والوثائق (مثل أثيوبيا، وفيجي، والنيجر، وهندوراس، ونيكاراغوا)؛

(ب) تنسيق الأفرقة الوطنية للرصد والتقييم والإبلاغ (مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وبلغاريا)؛

(ج) التعرف على فرص تنسيق جمع المعلومات وتبادلها على المستوى الوطني (مثل موريتانيا وكمبوديا)؛

(د) إسناد المسؤولية عن إدارة المعلومات في جميع اتفاقيات ريو الثلاث إلى وكالة قائدة واحدة (مثل بالاو وموريشيوس)؛

(ه) تعزيز وإقامة شبكات وبروتوكولات لتبادل المعلومات بما في ذلك مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص (مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة).

باء- تعزيز البحوث

(أ) إدراج البحوث البيئية في خطط البحوث الوطنية (إذا توافرت) (مثل بلغاريا)؛

(ب) وضع قاعدة بيانات للخبراء العلميين داخل البلد (مثل سانت كيتس ونيفيس)؛

---

11 decisions 11/COP.9. 12/COP.9 and 13/COP.9

(ج)تعزيز أو إنشاء وحدة مشتركة للبحوث والرصد لاتفاقيات ريو الثلاث (مثل فيجي وجمهورية أفريقيا الوسطى)؛

(د) تعزيز أو إنشاء شبكات وطنية للرصد (مثل بولندا ومنغوليا)؛

(ه) تعزيز التعاون بين إدارات البحوث داخل الوكالات الحكومية المعنية (مثل ماليزيا).

(2) تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة

ألف- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة الحكوميين

(أ) تعزيز أو إقامة حلقات عمل أو منتديات حكومية مستمدة من الوكالات والإدارات المتعددة (مثل أكوادور وبولندا وأوكرانيا)؛

(ب) توعية صانعي السياسات الحكوميين بالصلات بين اتفاقيات ريو الثلاث (مثل أوغندا وفيتنام وليسوتو)؛

(ج) تعزيز أو إقامة صلات بين المسؤولين الحكوميين على المستويين المحلي والوطني العاملين في وضع السياسات وتنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث (مثل فيجي)؛

(د) تحديد القضايا التي تدعم تعزيز التآزر على أساس كل قطاع على حدة (مثل بلغاريا)؛

باء- تيسير المشاركة العامة في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث

(أ) إدخال حوافز لتشجيع المشاركة في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث (مثل أرمينيا وسانت لوشيا)؛

(ب) تعزيز جهود استثارة الوعي بقيمة التآزر بما في ذلك من خلال التركيز على التأثير على تغير المناخ (مثل تونس وموريشيوس)؛

(ج) وضع إستراتيجية منسقة لتجنب إغراق الجمهور برسائل متماثلة من مختلف المصادر (مثل غواتيمالا، والمكسيك، وسانت فينسنت وغرينادين)؛

(د) تيسير مشاركة المجتمع المدني في هيئات التخطيط البيئي الوطنية.

(3) صياغة و/أو تنفيذ السياسات والتشريعات والإستراتيجية الفعالة

ألف- إقامة شبكة سياساتية وقانونية ملائمة

(أ) استعراض ومعالجة جوانب عدم الاتساق في الاستراتيجيات الحالية (مثل سانت لوشيا، وبلغاريا، وفيجي، والمغرب، وأوغندا والمكسيك)؛

(ب) وضع أو تطوير سياسات/ جداول أعمال وطنية (مثل سانت فينسنت وغرينادين واكوادور)؛

(ج) تجميع القوانين والأطر القانونية البيئية (مثل سانت كيتس ونيفيس وبولندا وماليزيا وبهوتان)؛

(د) إدراج اعتبار اتفاقيات ريو الثلاث في خطط التنمية (مثل سانت لويس وأثيوبيا وتشاد وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى)؛

(ه) تعزيز إنفاذ القوانين والسياسات القائمة (مثل اريتريا)؛

(و) إعداد مبادئ توجيهية لتنفيذ السياسات البيئية (مثل منغوليا)؛

(ز) وضع إطار قانوني للاعتراف بمساهمة المعارف التقليدية في تنفيذ الاتفاقيات (مثل أرمينيا).

باء- وضع ودعم نظام/ آلية تمويل

(أ) إدراج إجراءات لتنفيذ التآزر في الميزانيات الوطنية (مثل إكوادور وفيجي، واريتريا وسانت لوشيا)؛

(ب) تعزيز أو إنشاء صندوق وطني للبيئة (مثل جيبوتي ومالاوي والنيجر، وبالاو، وتنزانيا)؛

(ج) تنسيق طلبات التمويل فيما بين مختلف الوكالات والإدارات المسؤولة عن تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث (مثل كمبوديا والمغرب وبلغاريا والغابون وبيرو)؛

(د) تحديد شخص واحد أو وحدة واحدة لتعبئة الأموال لجميع اتفاقيات ريو الثلاث (مثل فيجي وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي).

(4) إقامة منظمة فعالة

ألف- التعزيز المؤسسي

(أ) إنشاء وحدة جديدة تتعلق بالقضايا البيئية (مثل سانت كيتس ونيفيس)؛

(ب) إنشاء إطار/ آلية للتعاون داخل المؤسسات و/أو فيما بينها (مثل أرمينيا وأوكرانيا واريتريا، وألبانيا، والمغرب وبالاو، وأوغندا،وماليزيا)؛

(ج) ضمان حصول المؤسسات على فرص الوصول إلى البنية الأساسية المادية والتكنولوجية اللازمة للوفاء بولاياتها (مثل الصين وأثيوبيا ومنغوليا)؛

(د) تعزيز أو توضيح السلطة المؤسسية بما في ذلك من خلال دعم التشريعات (مثل سانت لوشيا وفيجي والنيجر وإكوادور)؛

(ه) تقاسم الموارد البشرية بين الإدارات والوزارات المسؤولة عن تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث (مثل فيجي)؛

(و) تعزيز عملية تبادل المعلومات فيما بين جهات الاتصال في اتفاقيات ريو الثلاث (مثل بولندا)؛

(ز) إنشاء وحدات معنية بالبيئة في الوزارات أو الإدارات القائمة ذات الصلة (مثل منغوليا).

باء- تعزيز الموارد البشرية

(أ) وضع و/أو تطوير برامج التدريب والتثقيف بشأن التآزر على المستوى المهني (مثل إكوادور، وماليزيا، وموريشيوس، ومنغوليا، وبالاو، وفيجي وأوكرانيا وأثيوبيا)؛

(ب) وضع دليل للسياسات بشأن الالتزامات والمسؤوليات في إطار اتفاقيات ريو الثلاث (مثل جيبوتي وسانت فينسنت وغرينادين وسانت كيتس ونيفيس)؛

(ج) زيادة عدد الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا العاملين في مجال التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث (مثل بولندا وأريتريا وكينيا)؛

(د) تنفيذ برامج تدريبية للمفاوضين (مثل النيجر وبوركينافاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة)؛

(ه) إنشاء قواعد بيانات للمهارات والخبرات المتاحة داخل الحكومة (مثل سانت كيتس ونيفيس وسانت لوشيا)؛

(و) إنشاء برنامج للمتدربين لدعم تنمية مهارات الموظفين الشبان (مثل بيرو).

73. وبإيجاز يقترح النظر في المجالات التالية بغية زيادة تعزيز عملية إنجاز المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي والمنافع المشتركة لمكافحة التصحر/ تدهور الأراضي:

تحسين تصميم المشاريع وتنفيذها	تعزيز المؤشرات
	المشاريع والبرامج المقاومة للمناخ
	تحديد أفضل الممارسات وتوسيع نطاقها
	تعزيز الرصد والتقييم
	تجنب التأثيرات السلبية الناشئة عن التخفيف والتكيف فيما يتعلق بتغير المناخ
	النظر في زيادة التركيز على تحقيق المنافع المتعددة
إدراج الأنشطة ذات الصلة	الترويج لإصلاح النظم الإيكولوجية
	النهوض بإدارة المناطق المحمية ودمجها في المناطق الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا
	دعم سبل المعيشة المعتمدة على الموارد الطبيعية
إدراك وتعزيز مساهمة خدمات النظم الايكولوجية	اعتماد نهج معتمد على النظم الايكولوجية لتحقيق التخفيف
	اعتماد نهج معتمدة على النظم الايكولوجية لتحقيق التكيف
تحسين التآزر على المستوى الوطني من خلال بناء القدرات	تعبئة المعلومات والمعارف
	تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة
	صياغة و/أو تنفيذ السياسات والتشريعات والاستراتيجيات الفعالة
	إقامة منظمة فعالة